برنامج انتخابي يقدمه "باولو بارلى" لصالح الاتحاد الدولي للسباحة "فينا" بشأن الترشح لرئاسة الاتحاد لعام ٢٠١٧

الاتحاد الدولي للسباحة – "فينا"، عصب حياة الرياضات المائية في العالم.
وإني أتعهد بتكريس كل الموارد اللازمة وتأدية الأعمال الواجبة وتوفير الطاقة اللازمة لنجاحه.

ويرسم هذا البرنامج الانتخابي الخطوط العريضة للعوامل السبعة المحركة والتحفيزية لضمان تحقيق هذا الهدف وبلوغ المرام المنشودة.

ومما لا شك فيه أن الاتحاد الدولي للسباحة "فينا" مستمر في تقدمه المُحرز في الأعوام الأخيرة، إذ أثبت نفسه ورسخ مكانته باعتباره أحد أكثر الاتحادات الدولية الناجحة والفاعلة، وذلك عن طريق انتهاج مجموعة من السياسات بما لا يتناقض مع الثوابت المعنية بالوضع المالي، والثروة الاقتصادية، فضلًا عن تقدير رموزه الرياضية أيما تقدير. وما كان ليتسنى ذلك لولا الجهد الجهيد والعمل الدؤوب والاستثمار المستمر الذي قامت به الاتحادات في شتى أرجاء العالم.

وعلى الرغم من أن الاتحاد الدولي للسباحة "فينا" ليس مؤسسة ربحية تهدف لتخصيص الأموال، إلا أن رؤيتي تتمثل في منحه كل الدعم الممكن للاتحادات الأخرى، بما يشمل ذلك الدعم الاقتصادي لمواصلة الإسهام في تطوير الرياضات المائية الخمس عالميًا.

" الاتحاد الدولي للسباحة "فينا" ليس مؤسسة ربحية تهدف لتخصيص الأموال، إلا إني أرى إنه عليه أن يمنح كل الدعم الممكن للاتحادات، بما يشمل ذلك الدعم الاقتصادي"

١ دعم الاتحادات لصالح الأنشطة الدولية

علينا أن نقر أولًا إنه لولا وجود رموزنا الرياضية ما كنا لنحقق هذا النجاح الباهر أبدًا. إذ يتحقق هذا النجاح عن طريق اجتذاب وسائل الإعلام للمشاهدين، وكذلك عن طريق مشاهدة جمهور المتفرجين، من الحاضرين لمتابعة المباريات، لأداء متميز يقدمه رياضيين عظام.

ثم إن الاتحاد الدولي للسباحة "فينا" يتحتم عليه أن يقدم نهجًا يتسم بالاستباقية عن طريق تعزيز المبادرات الرامية إلى تحقيق منافع مهمة للاتحادات، والمنافع الاقتصادية في هذا الشأن تحتل الصدارة.

لذا فإن برنامجي الانتخابي يضم عددًا معينًا من المبادرات المحددة:

- توفير مساهمة بقيمة ٥ مليون دولار سنويًا يتم تخصيصها فيما بين الاتحادات وفقًا لتصنيف المنتخبات الوطنية على النحو المنصوص عليه سنويًا وفقًا للاتحاد الدولي للسباحة "فينا"، واستنادًا إلى النتائج المهمة التي أحرزت في المسابقات الدولية. وستكون تلك الأموال بمثابة إضافة لتلك التي خصصها الاتحاد الدولي للسباحة "الفينا" بالفعل مقابل سفر الفريق، وإقامته، والجوائز المالية الممنوحة للرياضيين.
- توفير فرص أكبر لتواجد الشعار الخاص بالجهات الراعية على جميع الأطقم التقنية – الألبسة الرياضية، وملابس السباحة، والقمصان الرياضية وما إلى ذلك. وأقصى ما بلغناه في الوقت الحالي وجود جهة راعية واحدة فحسب، ذلك بصرف النظر عن موردي الخدمات الفنية وشعارهم. لذا؛ فإني اعتزم زيادة ذلك زيادة ملحوظة سواء من حيث عدد الجهات الراعية المسموح بوجود شعارها على الأطقم التقنية والتجهيزات أو من حيث الحجم الفعلي لتلك الشعارات ذاتها. الأمر الذي سيفتح المجال أمام الاتحادات لتسليط ضوء أكبر عليهم ولزيادة الدخل المحتمل.

٢ دعم الاتحادات في التنمية وفي نشاطها الإقليمي والقاري

عند الإشارة إلى الاتحادات، ينبغي علينا أن نؤكد حقيقة دعم جميع الاتحادات الدولية للسباحة "فينا" للرياضات المائية الخاصة بها والتي يمارسها ملايين الأشخاص في شتى أرجاء العالم ومشاربه.

ذلك لأن جميع الاتحادات تنفذ دورها المهم المعني بنشر "ثقافة الرياضات المائية" حول العالم، في الوقت الذي يتم فيه إعداد أبطال المستقبل من الرياضيين. وأنا مؤمن تمامًا بأن تلك الأهداف يتعذر بلوغها إلا عن طريق تنفيذ برنامج تنموي قوي.

ورغم التسليم بأن الاتحاد الدولي للسباحة "فينا" لا يهدف إلى تخصيص الأموال، إلا أن هذا البرنامج التنموي ينبغي أن يضمن في الوقت الحالي دعوة الاتحادات الأخرى لحضور المباريات الأساسية المختلفة كبطولة العالم للسباحة "فينا" مما يمنحهم فرصة المشاركة في المنافسات القارية والإقليمية وأن يحظوا بالدعم المالي وخاصة في المبادرات الإنمائية والتعليمية الأساسية.

وإني على يقين إنه لن يتم بلوغ هذا الهدف إلا عن طريق تحديد أكبر لدور البرنامج الإنمائي الخاص بالاتحاد الدولي للسباحة "فينا" والذي من شأنه أن يؤثر بإيجابية على سائر الاتحادات الأخرى.

" وإني على يقين إنه لن يتم بلوغ هذا الهدف إلا عن طريق تحديد أكبر لدور البرنامج الإنمائي الخاص بالاتحاد الدولي للسباحة "فينا" والذي من شأنه أن يؤثر بإيجابية على سائر الاتحادات الأخرى"

وفي هذا الصدد، فإن المساهمة المالية بمبلغ ٥ مليون دولار سنويًا ستستخدم من أجل:

- زيادة ودعم أماكن التدريب على الأنشطة المائية الأساسية مثل: العيادات الطبية، والمدارس التابعة للاتحاد الدولي للسباحة "فينا"، ومعسكرات التدريب في الدول النامية والناشئة من أجل تحسين الجهاز الفني وأداء الرياضيين المعنيين. وستحظى هذه الأموال بأهمية بالغة مقارنة بأي أموال أخرى جرى تخصصيها لهذه الأغراض من خلال صندوق التنمية التابع للاتحاد الدولي للسباحة "فينا".

- دعم المؤسسة والمشاركة في المباريات الإقليمية والقارية التابعة للاتحادات الدولية. ذلك لأن تلك المنافسات القارية والإقليمية يتعاظم شأنها الاستراتيجي كونها بيئة تجريبية خصبة تمكن من الوصول لمستوى أفضل إلى جانب أنها تعد أساسًا تنمويًا وتعزيزيًا لمختلف الرياضات المائية. ولضمان نجاح تلك المباريات/ الفعاليات، فإنه يجب أن تتم على قدر ملموس من التنظيم مما يضمن توفير سبل المشاركة فيها على أوسع نطاق ممكن.

٣ كأس العالم للاتحاد الدولي للسباحة "فينا"، الرابطة العالمية للاتحاد الدولي للسباحة "فينا"، والفعاليات الأخرى ذات الصلة

من الأهمية بمكان أن يتم العمل على إعادة هيكلة المباريات التي تقع ضمن فعاليات كأس العالم للاتحاد الدولي للسباحة "فينا"، والرابطة العالمية لاتحاد الدولي للسباحة "فينا" وما يتصل بهم من فعاليات بهدف التوافق التام مع المصلحة العامة.

كما أود أن ينتهي نهجي وأسلوبي بأن يشعر كل من الرياضيين، والفرق الرياضية، والاتحادات ذات الصلة، والقائمين على تنظيم الفعاليات بأنهم يد واحدة؛ وكأن المباريات/ الفعاليات هي بؤرة الاهتمام الجماعي والمشترك فيما بينهم.

"يجب أن يشعر كل من الرياضيين، والفرق الرياضية، والاتحادات ذات الصلة، والقائمين على تنظيم الفعاليات بأنهم يد واحدة؛ وكأن المباريات/ الفعاليات هي بؤرة الاهتمام الجماعي والمشترك فيما بينهم."

ولسوء الحظ، تغذو نسبة المشاركة في كأس العالم للسباحة قليلة جدًا، حتى إن الفعالية نفسها لا تجتذب اهتمام الاتحادات وأغلب الرياضيين على حد سواء. لذا، لزم وجود برنامج يضمن تعظيم المشاركة وزيادتها.

الأمر الذي لا يجب أن يقتصر على اجتذاب عدد من الرياضيين فحسب، بل يمتد ليشمل أيضًا مستوى الرياضيين المرغوب فيه لتعظيم مكانة السباحة والرياضات المائية حول العالم.

لذلك يتضمن برنامجي الانتخابي سبل إعداد جدولة بمواعيد كل رياضية مائية على حد سواء وفقًا لقوتها ونسبة المشاركة فيها بعد الرجوع لفريق متكامل من الخبراء.

ثم إن تجارب فريق الخبراء المعني وخبرته هي الحد الفيصل في انتقاء أعضائه، فضلًا عن ترتيب الدولة التي يمثلونها، ووفقًا لمختلف الرياضات المائية التي يتفوقون فيها. ويتحتم على كل فريق من الخبراء أن يدرس بعناية البرامج المعنية بالأنشطة والقوانين ذات الصلة، وأن يقترح التغيرات والتدابير اللازمة لاجتذاب انتباه اللجنة الفنية ومكتب الاتحاد الدولي للسباحة. ويضم فريق الخبراء رئيس اللجنة الفنية ومكتب الاتصال المعني بكل رياضة مائية كل على حدة.

٤ توزيع فعاليات الاتحاد والمباريات

أصبحت فعاليات الاتحاد الدولي للسباحة مرادفًا للنجاح حتى إنها أصبحت تجتذب ملايين المشاهدين في مختلف وسائط الإعلام. وثمة حقيقة مسلم بها وهي أن تنظيم الفعاليات والترتيب لها وإعدادها_ مثل البطولة العالمية للاتحاد الدولي للسباحة أو المنافسات الرئيسة الأساسية الأخرى_ تتطلب دعمًا ماديًا ملموسًا. وعلاوة على ذلك، فإن الحقوق التجارية مستحقة الدفع للاتحاد الدولي للسباحة مهمة جدًا وتعتبر مصدرًا مهمًا من مصادر دخل الاتحاد الدولي للسباحة "فينا".

ثم إن الخطر الأوحد الذي يواجه السعي وراء الأهداف المالية المتصلة بتنظيم فعاليات الاتحاد الدولي للسباحة "فينا" يكمن في إنها مخصصة وموجهة لعدد معين من الدول.

لذا، وجب الاهتمام بتلك المخصصات التي يحددها الاستثمار الذي تنفذه كل دولة بعينها، ويحضرني هنا التذكير بأهمية التركيز كليةً على تعزيز الرياضات المائية حول العالم.

" يحضرني هنا التذكير بأهمية التركيز كليةً على تعزيز الرياضات المائية حول العالم."

ومن الأهمية بمكان أن نضمن انتهاج صيغة أكثر إنصافًا تهدف إلى استدامة المنافع المالية الخاصة بالاتحاد الدولي للسباحة ومن أجل تعزيز رياضاتنا المائية في أكبر عدد ممكن من الدول في شتى أرجاء العالم.

٥ التحكيم الرشيد والتحلي بالشفافية

عقدت العزم أن يركز برنامجي الانتخابي على التصدي للمسائل ذات الصلة بالتحكيم الرشيد والتحلي بالشفافية، لضمان جدية كل ما نمارسه في داخل الاتحاد الدولي للسباحة عن طريق مخاطبة المجالات الرئيسية الأربعة التالية:

مسألة تضارب المصالح والمنافع:

تُعرف مدونة قواعد السلوك الخاصة بالاتحاد الدولي للسباحة "فينا" الحالات التي من المحتمل أن تتسبب في تضارب المصالح/ المنافع وفي تعرقل التدخل السياسي. ولمزيد من الشفافية ولتحقيق الاستقلال التام يجب ببساطة تطبيق القوانين الحالية الخاصة بالاتحاد الدولي للسباحة "فينا" تطبيقًا سليما. ولسوء الحظ، فإن تلك القوانين والأحكام كثيرًا ما يتم تجاهلها أو إساءة تفسيرها عن عمد، مما يتمخض عنه مواقف يشوبها عدم الوضوح.

ويعي أغلبنا تمامًا المواقف التي تتضارب فيها المصالح/المنافع التي تنشأ بصفة دورية داخل قيادة الاتحاد الدولي للسباحة "فينا". وذلك وقتما يضع بعض الأفراد مصالحهم وأغراضهم الشخصية نصب أعينهم متجاهلين بها الاحتياجات الفعلية للاتحاد الدولي للسباحة؛ وهو أمر لا يجب التهاون فيه ولا قبوله أبدًا.

ونيتي واضحة لن تتغير أساسها اتباع إجراءات صارمة لتفعيل المدونة الأخلاقية للاتحاد مما يتمخض عنه تفادي أي تضارب في المصالح/ المنافع لضمان الشفافية الكاملة في كل الأوقات.

"ونيتي واضحة لن تتغير أساسها اتباع إجراءات صارمة لتفعيل المدونة الأخلاقية للاتحاد مما يتمخض عنه تفادي أي تضارب في المصالح/ المنافع لضمان الشفافية الكاملة في كل الأوقات "

ثم إن الحرب الضروس التي نشنها لمكافحة تعاطي العقاقير والمنشطات يجب أن تقل أهميتها عن أهمية التصدي للمسائل التي تؤدي لتضارب المصالح وتعرقل التدخل السياسي.

الوضوح في الفصل بين الأدوار السياسية والقضائية:

تدرس الإدارة التنفيذية للاتحاد الدولي للسباحة "فينا" حاليًا قرار وجوب تحويل القضايا وفق نوعها إلى الهيئة الأخلاقية أو الهيئة التأديبية. وذلك في حد ذاته يعتبر أزمة واضحة تضر باستقلالية العملية القضائية.

يعمل برنامجي الانتخابي على الفصل التام والواضح بين الأدوار السياسية والقضائية، ومن ثم تمكين الهيئات القانونية من التحقق المستقل وفرض العقوبات على أي من المخالفين وفقًا لذلك.

الالتزام بالدستور وصلاحيات المكتب المحددة:

يجب الموافقة بالإجماع على عدد فترات ترأس الاتحاد وعلى حد السن المسموح به للترشح هذا إلى جانب الإشارة إلى ذلك بوضوح في الدستور، من أجل تفادي تغيير تلك الأسس والثوابت وفقًا للشخصنة.

مثال لذلك مؤتمر شنغهاي ٢٠١١، والذي تقرر من خلاله تقليص أهلية رئاسة الاتحاد الدولي للسباحة لفترتين فحسب، فضلًا عن حد السن المسموح به وكان ٨٠ عامًا آنذاك؛ ومع ذلك في مؤتمر ٢٠١٥ قد طرأ تغيير جذري لما سبق كله، وذلك عن طريق إلغاء حد السن وزيادة الفترة الرئاسية لتكون ثلاث فترات عوضنًا عن فترتين.

وفي الواقع فإن تلك الإجراءات من شأنها أن تثير الشكوك والريبة. لذا فإني عقدت العزم على أن أوضح داخل الدستور صراحة الفترة الزمنية لرئاسة الاتحاد بما لا يزيد عن فترتين. علاوة على ذلك، فإن حد السن المسموح به للتصويت على أي منصب سياسي يجب ألا يزيد عن ٨٠ عامًا مثلما كان الحال سابقًا داخل اللجنة الأوليمبية الدولية قبل تقليص السن ليكون ٧٠ سنة لمن جرى انتخابهم في الآونة الأخيرة.

لجنة مراجعة الحسابات

لا يوجد في الوقت الحالي بين هياكل الاتحاد الدولي للسباحة لجنة لمراجعة الحسابات. لذا كان الاقتراح بتأسيس لجنة لمراجعة الحسابات تتكون من ثلاثة أعضاء يتم توضيحهم صراحة للإقرار على المؤتمر من قبل مكتب الاتحاد نفسه.

ولمزيد من الاستقلالية ولترسيخ مبادئ الإدارة الذاتية، فقد عقدت العزم على تقديم مقترح بتأسيس لجنة لمراجعة الحسابات تتكون من خمسة أعضاء ترشحهم الهيئات القارية الفردية.

هذا إلى جانب وضع خطة لنشر تقرير مالي سنوي يخص الاتحاد على موقع الاتحاد الدولي للسباحة "فينا"؛ أي إنه يمكن استعراضه ومطالعته من قبل أي شخص يهتم بذلك. وهذا من شأنه أن يبرهن بوضوح على رغبتي في التحكيم السديد والتحلي بالشفافية والخضوع للمساءلة داخل الاتحاد.

٦ مكافحة تعاطي العقاقير والمنشطات

وإنني مقتنع تمامًا بأن الاتحاد الدولي للسباحة "فينا" يحتاج إلى تعديل ليكون أكثر صرامة وأقل تهاونًا وأفضل في مكافحته لتعاطي اللاعبين للعقاقير والمنشطات وفي مكافحة أي نوع من أنواع التغيير لمبادئ الإنصاف والسلوك السليم.

" الاتحاد الدولي للسباحة "فينا" يحتاج إلى تعديل ليكون أكثر صرامة وأقل تهاونًا وأفضل في مكافحته لتعاطي اللاعبين للعقاقير والمنشطات "

إن التأثير السلبي المدمر لتناول العقاقير والمنشطات في الرياضات المائية وغيرها هو في حد ذاته السبيل لإبادته.

هذا ويجب علينا الالتزام بمبادئ اللعب العادل وبمعاقبة المخالفين للمثل العليا الحقيقية الخاصة بالرياضات المائية.

وعلى الرغم من يقيني بوجوب عدم التهاون مع حالات تناول أي من اللاعبين للعقاقير أو المنشطات، فإني على يقين أيضًا بأننا نحتاج إلى حماية وتشجيع وتعزيز أي من مظاهر الصدق والنزاهة لديهم بلا تردد في كل الأوقات.

وأقترح داخل برنامجي الانتخابي أنه ينبغي على الاتحاد الدولي للسباحة "فينا" أن يتعاون مع الهيئة المستقلة الخارجية التي تقع ضمن سلطة الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات واللجنة الأوليمبية الدولية. ثم إن تلك الهيئة يجب أن تكون مسؤولة عن إدارة مكافحة تعاطي المنشطات ومعاقبة متعاطيها في نهايــة المطاف.

ولزيادة تعزيز سبل مكافحة تعاطي المنشطات والعقاقير فإن برنامجي يضمن لكم توفير التمويل الكافي من أجل:

- تأسيس هيئة استخبارات مستقلة بالتعاون مع السلطات الرياضية الرائدة.

- وضع برنامج يهدف إلى منع تناول المنشطات والعقاقير في جميع الرياضات المائية ونشر ثقافة تقوم على سلوكيات الرياضي النظيف والسليم وتقوم على احترام القوانين والمنافسين.

٧ الاستفادة من التجارب والخبرة

مما لا شك فيه أنا في داخل الاتحاد نعتبر عائلة واحدة إذ يعرف كل منا الآخر تمام المعرفة! ومع ذلك لا مانع أبدًا من ضرورة تقديم نفسي والتعريف بمعلومات مهمة بشأن تاريخي الرياضي:

- العمر ٦٣ سنةً، ولدت في روما وأعيش فيها حاليًا.
- زوجتي تدعى "ريتا" ولي ولدان الأول يدعى "جيانباولو" والآخر "السيندارو".

- توجدت بطلًا إيطاليًا عشرين مرةً، وحققت رقمًا قياسيًا في ٢٢ فعالية/ مباراة. وقد شاركت في الألعاب الرياضية الأوليمبية في ميونيخ ١٩٧٢ ووصلت للدور النهائي مرتين في الألعاب الأولمبية الصيفية ١٩٧٦ بمونتريال. كما ربحت الميدالية البرونزية في الدورة الثانية لكأس العالم للاتحاد الدولي للسباحة في كالي ١٩٧٥.

- درست في جامعة إنديانا بالولايات المتحدة الأمريكية وتدربت فيها من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٥.

- رشحت عام ٢٠٠٠ لرئاسة الاتحاد الإيطالي للسباحة من بعد تقلد منصب نائب الرئيس سابقًا. وكنت قد رشحت لرئاسة مكتب الاتحاد الإيطالي للسباحة ١٩٨٧.

- قد ترأست وفد الاتحاد الإيطالي للسباحة في خمس دورات أوليمبية: سيول ١٩٨٨، وبرشلونة ١٩٩٢، وأتلانتا ١٩٩٦، وأثينا ٢٠٠٤ وبكين ٢٠٠٨.

- كنت مسؤولا عن تنظيم دورتين من دورات كأس العالم للاتحاد الدولي للسباحة المقام في روما من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٩.

- وعلى الصعيد العالمي، كنت قد رُشحت لمنصب نائب رئيس اتحاد البحر الأبيض المتوسط لألعاب الماء ٢٠٠٤.

- وفي ٢٠١٢، رشحت لمنصب رئيس الدوري الأوروبي للسباحة في مؤتمر كاسكايس بالبرتغال، وكنت عضوًا سابقًا لدى مكتب الدوري الأوروبي للسباحة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢، هذا إلى جانب كوني نائب رئيس مجلس إدارة الجهاز الفني للسباحة التابع للدوري الأوروبي للسباحة.

- رُشحت لشغل منصب الأمين الفخري للاتحاد الدولي للسباحة في عام ٢٠٠٩ وأعيد ترشيحي لنفس المنصب عام ٢٠١٣.
- خدمت بصفتي عضو في المجلس التنفيذي للجنة الإيطالية الأوليمبية. كما شرفت بمنحي وسام النجمة الذهبية من اللجنة الأولمبية الوطنية الإيطالية نظير الاستحقاق الرياضي.

- وفي ظل رئاستي للاتحاد الإيطالي للسباحة ربحنا ٢١ ميدالية أوليمبية، و١٣٠ ميدالية أوليمبية تابعة للاتحاد الدولي للسباحة "فينا"، و٣٨٦ ميدالية في البطولات الأوروبية حتى أصبحنا الاتحاد الرياضي الرائد في إيطاليا.
- كما إني مسؤول أيضًا عن مؤسسات تعن بالإنقاذ (إنقاذ الحياة) في إيطاليا كوني رئيس الاتحاد الإيطالي للسباحة، وهي مؤسسات معترف بها لدى السلطات الدولية ولدى الاتحاد الدولي للإنقاذ (لإنقاذ الحياة).

- شغلت منصب عضو في المجلس المعني بالرياضة والسياحة بمقاطعة روما من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠١.

- تم ترشيحي كعضو مجلس الشيوخ في الجمهورية الإيطالية من ٢٠٠١ حتى ٢٠١٣ في ثلاث مجالس تشريعية متعاقبة حينما كنت مسؤولًا آنذاك عن الهيئات التعليمية والرياضية وأشرفت على الإذاعة العامة للتوظيف والتضامن الاجتماعي.

- أما عن الأنشطة الخاصة، فقد قمت بإدارة الخدمات والقطاعات المالية والاستثمار فيها؛ حتى أصبحًا خبيرًا محلفًا لدى المنظمات غير الربحية.